

## محكمة افتراضية في جامعة دمشق أولى جلساتها الشهر القادم بقضية جنائية

## عميد كلية الحقوق لـ «الوطن»: تجهيزها بشكل واقعي بالتنسيق مع وزارتي العدل والداخلية ورئاسة الجامعة.. واعتماد قاعات كمداكم لتعزيز الجانب العملي للطلبة

فادي بك الشريف

كشفت جامعة دمشق عن التحضير لـ محكمة افتراضية، هي الأولى من نوعها من حيث التجهيزات والمستلزمات على مستوى الجامعات، تم إنجازها في كلية الحقوق بجامعة دمشق ليكون افتتاحها بشكل رسمي الشهر القادم، مع تزويدها بقبض وإذاعة وجهان إسقاط وكافة الأدوات الخاصة من مقاعد وطاولات و١٢٠ كرسيًا، إضافة إلى تزويدها بالإنترنت لغاية التفاعل عن بعد بالنسبة للمحاضرين الخارجيين عبر برنامج الـ (ZOM).

وفي حديث خاص لـ «الوطن» بين عميد الكلية الدكتور هيثم الطاس أنه تم التواصل مع رئاسة الجامعة لتجهيز المحكمة كما يجب وبشكل حقيقي، ناهيك عن التنسيق مع وزارتي العدل والداخلية لتأمين اللباس للضباط أو الشرطة والمساجين بما يضمن خلق أجواء تحاكي الواقع.

وأشار الطاس إلى تأمين ملفات قضائية حقيقية، على أن يكون الافتتاح الرسمي للمحكمة بقضية جنائية (قتل وسرقة آثار)، علماً أنه تم التواصل مع طلاب في مرحلتي الإجازة والدراسات العليا ليكون ضمن المحكمة جلسات محاكمة فعلية عملية، علماً أن هيئة المحكمة تتألف من طلاب الكلية الذين يعملون تحت إشراف أساتذة.

كما أكد عميد الكلية أن المحكمة بوضعها الحالي مجهزة محكمة جنائية، لكن من الممكن أن يجري فيها قضايا خاصة بمحاكم الاستئناف، مع تزويدها بآماكن مخصصة للمحامين والمحامي العام والنيابة العامة ومحامي الدفاع، إضافة إلى إمكانية الاستفادة منها في المؤتمرات والندوات وورشات العمل الخاصة بالتدريب المهني، وبالتالي تخصيصها بكل ما يرتبط بالجانب العملي التطبيقي.

منذًا: تم بالتعاون مع رئاسة الجامعة



## بحثنا مع أعضاء الهيئة التدريسية تقدير وضع الطلاب في «المحاضرات والامتحانات»

على ترميم عدد من القاعات وتقسيمها لتصلح لمحاكم بداية أو صلح أو استئناف، مع التفكير بتخصيص قاعة محكمة للتقاضي، ليصار إلى ربط الجانب العملي للمحاضرات مع التطبيق الفعلي في القاعات بالنسبة للطلاب بما يحقق الاستفادة المثلى للطلاب وتغطية الجانب العملي الذي تفقر إليه الكلية، علماً أنه تم البدء مؤخراً بورشات تدريب عبر مكتب ممارسة المهنة العام للدراسات العليا، كما أن الكلية بصدد إقامة ورشات تخصصية حول القضاء العسكري والتحكيم وتأسيس الشركات.

وفيما يخص المقررات التي تعطى للطلاب في المدرجات، بين الطاس أنه سيتم التعاون مع بعض القضاة لغاية التطبيق العملي، وبالتالي تصبح الكلية نموذجاً لقصر عدلي مصغر، مع تعزيز اندماج الطلاب بالقضايا التطبيقية، وتهيئة الطلاب بعدم وجود رهبة مسبقة من دخول القصر العدلي.

كما كشف عن وجود دراسة لتصبح جلسات تدريب الطلبة في الفصل الثاني من سنة التخرج بالتعاون بين الكلية مع نقابة المحامين (دمشق وريف دمشق والقطر)، على أن ترسل أسماء طلبة العام الدراسي القادم ٢٠٢٣ ليصار إلى البدء بتطبيقها بشكل فعلي اعتباراً من عام ٢٠٢٤، بما يسهم بتأمين التخصص للطلبة وفق المجالات الجنائية والاقتصادية.

وفي السياق، أكد عميد الكلية أنه تم التباحث مع أعضاء الهيئة التدريسية لتقدير

وضع الطلاب في المحاضرات فيما يخص الظروف الاقتصادية وواقع النقل، وتقدير وضع الطلاب في حضورهم للمحاضرات مع مراعاة ذلك خلال الامتحانات على صعيد الأسئلة الموضوعية، مبيّناً أن موضوع تطبيق التعليم عن بعد له أهمية كبيرة لكنه بحاجة إلى تجهيزات وإمكانات كبيرة، مضيفاً: هذا خيار ومفترض حدوثه، ولاسيما أن الجامعة تعمل على منصة تعليمية بالتعاون مع كلية الهندسة المعلوماتية.

وأوضح الطاس أن امتحان نقابة المحامين لخريجي الكلية للانتساب يتم عبر النقابة دون أي تدخل من الكلية، وأي إشراك لأساتذتها في وضع الأسئلة، منوهاً بضرورة إجراء دورة تدريبية ضمن الأفرع للطلاب المتقدمين بطلبات الانتساب للنقابة ومن ثم إجراء الامتحان، خاصة وأن الامتحان الحاصل ضمن ساعتين لا يمكن أن يحدد المستوى المطلوب، علماً أن الكلية أجرت دورة ضمن مكتب ممارسة المهنة لكن لم تكن الأعداد كبيرة لتأخر الوقت، على أن تجري خلال الفترة القادمة ضمن إحدى المدرجات والتوسع باستفادة العديد من الطلبة من الدورات الحاصلة.

وأكد الطاس أنه تم إنجاز كل إشعارات التخرج قبل التقدم للاختبار، لكن من الضروري يمكن تقديم الطلبة بشكل شرطي، بينما يتم الحصول على إشعارات التخرج، وقال: طالبنا بضرورة إحداث نافذة واحدة وخاصة أن الكلية تخدم آلاف الطلاب، وذلك على غرار كلية الآداب والعلوم الإنسانية، مؤكداً أن الكلية تعاني نقصاً بعدد الموظفين في شؤون الطلاب والامتحانات ويصل العدد الإجمالي في التعليم النظامي والمفروح إلى ٣٠ موظفاً يخدمون ٣٠ ألف طالب وطالبة، ناهيك عن الدور المشغول بهم في فترة المراقبة الامتحانية ما يتطلب الحاجة حالياً إلى ٢٠ موظفاً آخر أو أكثر.



## سجل وطني لمرضى السرطان يشمل المشافي الحكومية والعيادات الخاصة

منتقلة تغطي الأرياف والقرى البعيدة في محافظة حمص وتقدم مجمع فحوصات التقصي، إضافة إلى ٥ مراكز طبية خاصة تقدم فحص الماموغراف فقط.

وأشار إلى أن المشافي المشاركة بالحملة (مشفى جامعة البعث والباسل بكم اللوز والباسل في الزهراء والشهيد عبد القادر شقفة والبر والوليد في الوعر والمخرم وتلكخ وفرزات أيوب في الحواش)، لافتاً إلى أن الحملة تقدم خدماتها يومياً حتى أيام السبت عدا أيام الجمعة والعطل الرسمية، وأنها ستستمر إلى غاية الـ ١٠ من كانون الثاني ٢٠٢٣، وتستهدف الرجال من البالغين ٥٠ عاماً فما فوق للكشف عن سرطان البروستات، والسيدات من عمر ٤٠ عاماً فما فوق للكشف عن سرطان الثدي، والسيدات المتزوجات من عمر ٢١ عاماً فما فوق للكشف عن سرطان عنق الرحم.



هذا وتعتمد إحصائيات معدلات الإصابة بمرض السرطان والأنواع الأكثر شيوعاً طبية (عيادة طبية نسائية وغرفة حمص، يستهدف التقصي عن السرطان المنتقلة في أماكن وجودها حالياً حققت أهدافها بالوصول إلى عدد المستفيدين، ولا تزال العريات الموجودة في مناطق الرستن والقبو والرقاما في مواقعها حتى اليوم، ومن المتوقع تمديد حضورها في تلك المناطق إلى عدة أيام ما دام يوجد هناك إقبال وتسجيل الخدمات للمواطنين، بينما تم تسخير العربة التي كانت في بلدة تلبيسة إلى بلدة المشرفة وتم العملها في تقديم الخدمات للمواطنين المستفيدين بالمنطقة والقرى المجاورة.

مستفيدين منهم ١٤٣١ مستفيد بالأسبوع الأول و١٣٧٤ مستفيد بالأسبوع الثاني. وأشار العبود إلى أن العريات الطبية المستفيدة من ١٦٢ مستفيداً خلال الأسبوع الأول و٤٥٦٦ خلال الأسبوع الثاني، مشيراً إلى أن إجمالي عدد المستفيدين من فحص الماموغراف حتى نهاية الأسبوع الثاني وصل إلى ٣٨٢٣ مستفيدة منهم ١٩٧٠ مستفيدة بالأسبوع الأول و١٨٥٣ مستفيدة بالأسبوع الثاني. وعدد السيدات المستفيدات من فحص لطاخة عنق الرحم ٢٠٨٠ سيدة منهم ١١٤٥ مستفيدة بالأسبوع الأول و٩٣٥ مستفيدة بالأسبوع الثاني، بينما بلغ عدد الرجال المستفيدين من فحص البروستات ٢٨٥٠

مستفيدة منهم ١٤٣١ مستفيد بالأسبوع الأول و١٣٧٤ مستفيد بالأسبوع الثاني. وأشار العبود إلى أن العريات الطبية المستفيدة من ١٦٢ مستفيداً خلال الأسبوع الأول و٤٥٦٦ خلال الأسبوع الثاني، مشيراً إلى أن إجمالي عدد المستفيدين من فحص الماموغراف حتى نهاية الأسبوع الثاني وصل إلى ٣٨٢٣ مستفيدة منهم ١٩٧٠ مستفيدة بالأسبوع الأول و١٨٥٣ مستفيدة بالأسبوع الثاني. وعدد السيدات المستفيدات من فحص لطاخة عنق الرحم ٢٠٨٠ سيدة منهم ١١٤٥ مستفيدة بالأسبوع الأول و٩٣٥ مستفيدة بالأسبوع الثاني، بينما بلغ عدد الرجال المستفيدين من فحص البروستات ٢٨٥٠

مستفيدة منهم ١٤٣١ مستفيد بالأسبوع الأول و١٣٧٤ مستفيد بالأسبوع الثاني. وأشار العبود إلى أن العريات الطبية المستفيدة من ١٦٢ مستفيداً خلال الأسبوع الأول و٤٥٦٦ خلال الأسبوع الثاني، مشيراً إلى أن إجمالي عدد المستفيدين من فحص الماموغراف حتى نهاية الأسبوع الثاني وصل إلى ٣٨٢٣ مستفيدة منهم ١٩٧٠ مستفيدة بالأسبوع الأول و١٨٥٣ مستفيدة بالأسبوع الثاني. وعدد السيدات المستفيدات من فحص لطاخة عنق الرحم ٢٠٨٠ سيدة منهم ١١٤٥ مستفيدة بالأسبوع الأول و٩٣٥ مستفيدة بالأسبوع الثاني، بينما بلغ عدد الرجال المستفيدين من فحص البروستات ٢٨٥٠

حمص — نبيل إبراهيم

تدخل الحملة الوطنية للتقصي عن السرطان بحمص أسبوعها الثالث وسط إقبال جيد من المواطنين لاستفادة من خدماتها عبر المشافي العامة والخاصة والمراكز الطبية الخاصة والعيادات المنتقلة لتغطية بلدات وقرى الريف.

وبين رئيس الصحة الإنجابية في مديرية صحة حمص والمشرّف التنفيذي على الحملة الدكتور محمد العبود لـ «الوطن» أن الحملة الوطنية للتقصي عن السرطان (الذي وعنق الرحم والبروستات) تستمر في عملها في محافظة حمص مع دخولها الأسبوع الثالث منذ انطلاقها، لافتاً إلى أن إقبال المواطنين على الحملة يعتبر متفاوتاً بحيث يكون الإقبال كبيراً ويفوق التوقعات في مناطق معينة وبعضها الآخر يكون الإقبال مقبولاً وضمن الخطة المدروسة.

وكشفت العبود عن أن إجمالي المستفيدين خلال الأسبوعين الأول والثاني بلغ ٨٧٠٨ مستفيدين منهم ٤١٦٢ مستفيداً خلال الأسبوع الأول و٤٥٦٦ خلال الأسبوع الثاني، مشيراً إلى أن إجمالي عدد المستفيدين من فحص الماموغراف حتى نهاية الأسبوع الثاني وصل إلى ٣٨٢٣ مستفيدة منهم ١٩٧٠ مستفيدة بالأسبوع الأول و١٨٥٣ مستفيدة بالأسبوع الثاني. وعدد السيدات المستفيدات من فحص لطاخة عنق الرحم ٢٠٨٠ سيدة منهم ١١٤٥ مستفيدة بالأسبوع الأول و٩٣٥ مستفيدة بالأسبوع الثاني، بينما بلغ عدد الرجال المستفيدين من فحص البروستات ٢٨٥٠